

## قتل النساء، هذه الجريمة التي خفضت مطالب 8 مارس إلى أدناها: الحق في الحياة

لقد فقدنا " كلتومرخيلة"، " فاطمة رحماني"، " تينهينان لاصب"، " حفيظة منصور"، "كنزة سادات"، " رحيمة" وابنتها التي تبلغ من العمر 10 سنوات، " ليندة بلحارث"، " ذهبية شريف"، " ميسم بوعزيزي"، " ماريا بن مدني". وهذا إلا عند ذكرنا الجرائم التي حدثت مؤخرا فقط، لكن بدون أن ننسى أيضا " أميرة مرابط"، " شيماء"، " أمال" وغيرهن من النساء اللواتي قتلن من طرف الأقارب، إضافة إلى الناجيات من محاولات القتل " أمال"، " أم الخير"، " سهام"، بواسطة الحرق بالبنزين، الضرب بالسكين، الدفع من الطابق الرابع، حتى لا يقال لنا بأنها عبارة عن أفعال متفرقة، أو أنها "جرائم شغف" أو حتى أن عدد ضحايا هذه الأفعال " أقل من ضحايا حوادث المرور"! وأن الصعوبات الإجتماعية والإقتصادية التي يعاني منها المجتمع أخطر بكثير من هذه الجرائم ومن هذا العنف، وكأن النساء لسن معنيات بالظروف القاسية وكأن ليس كل النساء معنيات بالعنف! طبعاً، ولكن يكفي أن تقتل واحدة منهن حتى ترسل رسالة للمعتدين المحتملين بأن القتل مسموح، وترسل رسالة بالمقابل للأخريات مفادها " هذا ما ينتظركن... هذا هو دليل الرجل".

العنف ونتيجته الحتمية المتمثلة في قتل النساء مرتبطين ارتباطاً مباشراً بالحياة اليومية للنساء والفتيات، وفي أغلب الأحيان ترتكب هذه الجرائم على يد أحد الأقارب أو أفراد العائلة، وهو الأمر الذي يعني بأنه لا يوجد مكان آمن للمرأة ولا حتى داخل المنزل.

المجتمع هو المسؤول عن تعليم هؤلاء المجرمين ومن ورائهم كل الرجال على أنهم بطريقة ما أعلى مرتبة، مما أعطاهم الحق بممارسة العنف على النساء والإفلات من العقاب، وكأن لأي كان الحق في توجيه ملاحظات جنسية للنساء، ولمسهن في الحافلات، وابتزازهن جنسياً من أجل النقاط (بالنسبة للطالبات)، أو من أجل منصب عمل أو حتى من أجل الدراسة، والقنوات التلفزيونية الساقطة لا تقوم إلا بجعل هذه الممارسات في إطار ما هو "عادي"، وتواصلت تبرير لهذه الممارسات والجرائم.

نحن نعلم بالطبع، بأنه هناك تطور في الحالة الاقتصادية والإجتماعية للجزائريات منذ الإستقلال: التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني، التوظيف، ولكن بنتائج أقل من المتوقع بكثير، وبدون استقلال حقيقي. أما العنف فلم يتوقف، بل على العكس من ذلك انتشر أكثر.

النصف الآخر من الشعب كان ينظر إلى جهة أخرى، لماذا عليه أن ينظر في الامتيازات التي أعطيت له بفضل هذه النظرة الدونية للنساء، هذه الامتيازات التي من الممكن دوماً قبولها وتفسيرها تحت غطاء الدين والعادات و " الطبيعة البشرية للنساء التي تكرر

الإختلاف بينهن والرجال"، و " الحقيقة الإجتماعية"، هذه النظرة التي تتكون بشكل يومي قائمة على التمييز من خلال الصور والنقاشات الدائرة.

"الضمير الصالح" للمجتمع الذكوري، بعيدا عن الإختلافات الطبقية واختلف الآراء السياسية عند البعض، يعتبر " مدعما للمساواة في الحقوق" دون النظر إلى ما تعنيه جرائم العنف من معاناة بالنسبة للنساء، وظلم إجتماعي وتأثير بسيكولوجي، ورفض لحقوقهن الشخصية والسياسية.

ماذا عن السلطات؟ ماذا عن العدالة؟ ماذا تفعل هذه المؤسسات من أجل تجنب هذه الجرائم؟ أنها تنتظر حدوثها، جرائم القتل التي تطال النساء، وحياتهن المحطمة ومحاولات القتل، دون النظر إلى الأثر الذي تتركه كل هذه الأفعال على الأطفال وبقية الأسرة، كل هذه ليست إلا خسائر جانبية، وبالتالي فهي لا معنى لها في نظر " الحالة الإقتصادية والسياسية، والتغيرات الإجتماعية وحتى التخلف العقلي ..."

الضحايا في أغلبهنا لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم، ولا حتى التبليغ عن هذه الجرائم بما أنهم لا تثقن في العدالة، وبما أن هذه العدالة لا تقوم بحمايتهم ولا تشعرهن بالحماية.

يجب أن يكونوا الدولة والمؤسسات، والعدالة، حاضرين من أجل تطبيق سياسة للوقاية من العنف من خلال وضع تدابير وإجراءات ملموسة، لأن القانون وحده ليس كافيا، وذلك من خلال: حماية الضحايا، تمكينهن من التبليغ عن هذه الجرائم بطريقة سريعة ومباشرة، المتابعة عند الطب الشرعي، الحصول على حق في المحاكم، إضافة إلى التمكين من إجراء متابعة عند الطبيب النفسي.

لا يجب أن ننتظر حدوث الجريمة تحت تبرير " حماية العائلة"، هذا التبرير هو تبرير تافه في حالات مثل هذه، في الحقيقة التدخل السريع من أجل إبعاد المعتدي عن الضحية هو الحل الأمثل والأصوب.

يكفي هذا الحد من التراخي والإهمال، وعدم اتخاذ إجراءات من طرف السلطات من أجل حماية الضحايا، هذا السلوك الذي يزيد من حدوث الجرائم والذي من ضمنه عدم تجريم خطاب الكراهية ضد النساء، هذا الصمت هو الذي يبدي عمليات القتل هذه تافهة وبدون معنى.

على الرغم من أن الدولة ومؤسسات السلطة هم أيضا مسؤولون عن هذه الجرائم، لأن المؤسسات النسوية تطالبهم دوما بالتدخل من أجل التطبيق الفوري للإجراءات اللازمة من أجل الحد من جرائم العنف هذه.

وبالتالي، نحن نرفض كل الثامن من مارس تخفيض سلم مطالبنا إلى أدناه: **الحق في الحياة.**